

■ **على الخلاف**

شرائم «جمهوراسييسي»

حظّ مصر ان تعود عن عهدها الجمهوري، لتبقى: جمهوريةً بالاسم، ملكيّة بالتطبيق. ثلاثون سنة حكم فيها حسني مبارك لت يكون على ما يبدو عهدها بعيد الهالك عن عبد الفتاح السيسي. مرت ولاية «الجنرال» الاولى باربع سنوات فيما يجري العمل لتعديل الثانية الى 5 او 6. ولتعديل اخر يفتح له ولاية ثالثة، ما يعني بحسبة بسيطة 14 - 18 سنة حكم. ثم «يضمك... السيسى ما يشاء». لكن لتتمّ هذه التعديلات، لا بد من «الخوف» الذي يجب ان يحاصر كل شيء: المواطنين، الاحزاب، النواب، رجال النظام الحالي. رموز النظام السابق،

السيسي على عرش «مملكة الخوف»



هذه الخطوات كلها مردها إلى خشية النظام من عنصر المفاجأة (أي بي إيه)

غيرت «الحربية»، التي أتى السيسي من صفوفها، والتي يمسك رجلها السابق عباس كامل بـ«العامة»، سياسة التعامل مع جميع الملفات. الخلفية العسكرية الصارمة التي نشأ فيها قياداتها باتت المحرك الرئيسي لهم في جميع التصرفات والتوجيهات المذبذبة بتوقعاتهم. فبخلاف السيطرة على البرلمان، ومنع نواب المعارضة الحقيقية من ممارسة أي دور، نفذت المخابرات في الشهور الماضية عملية استحواذ كامل على المحطات التلفزيونية الخاصة، بالقوة الجبرية والتهديد، بل دون سداد أي مستحقات والملكي القنوات الأصليين، بل كان المقابل إبقاءهم تحت الحماية، وإلا فسُيُصار إلى مخالفتهم.

هكذا جرى الاستحواذ على مختلف الشاشات، بل عوقب كل من أبدى اعتراضاً أو تحفظاً على تنفيذ التعليمات، من الإعلاميين والمنجّنين، بعقوبات قاسية وصلت إلى حد المنع من الظهور، أو الإجبار على الظهور عبر قنوات أخرى وتقديم أنواع أخرى من البرامج التي لا تتنقذ الواقع ولا تتطرق كثيراً إلى السياسة، وحتى الدمية الساحرة «أبله فاهيتا»، التي اعتزلت السياسة في برنامجها، لم تسلم من الاعتراض على محتوياته، ووفق

المعلومات، تصل نسب الاستحواذ لأجهزة الدولة في المحطات المختلفة إلى 51%، ما يشكل رقياً يمنع بث أخبار كثيرة، في الوقت الذي أغلقت فيه قنوات أخرى وسّزت إعلاميها

دون الحصول على تعويضات مالية. والمشهد اليوم هو سياسة «الصوت الواحد» التي تسيطر على المحطات، مع التركيز على موضوعات معينة واستمرار الاحتفاء بأي مشروعات

يدشنها الرئيس مع منع ذكر أي جوانب سلبية فيها. مشهد بعيد الأذكار إلى الحكم السابق وحتى ما قبله، إلى حد أن قرارات رفع الدعم عن المحروقات وارتفاع الأسعار، كانت

تبرر بوصفها داعمة للاقتصاد ومفيدة للأجيال المقبلة! **تغييب الوجه المتناس** هذه الخطوات كلّها مردها إلى

عائلة «الجنرال» في مفاصل الدولة

على رغم الانتقادات التي وجهها عبد الفتاح السيسي، بين حين وآخر، إلى محاولة نظام حسني مبارك تمهيد الطريق أمام نجله جمال للترشح لانتخابات الرئاسة، فإن السيسي نفسه لم يمنع توغل عائلته في الدولة بنفوذ قوي، بل في أجهزة سيادية. عملياً، حصل نجل الرئيس، محمود، على ترقية استثنائية لجبري تصعده إلى رتبة عميد في جهاز «المخابرات العامة»، وذلك عندما تولى منصب رئيس المكتب الفني لرئيس الجهاز نهاية العام الماضي. وهو المنصب الذي استعاد خصيصاً له، ليكون مشاركاً مع الرئيس الجديد بـ«العامة»، اللواء عباس كامل، في إعادة هيكلة الجهاز

على رأس وزارة الدفاع. حتى على رأس وزارة الدفاع. صحيح أن الرئيس تخلص تدريجاً من أعضاء المجلس العسكري، الذي ترأسه إبان حكم محمد مرسي وكان قد أقر الإطاحة بالرئيس المدني المنتخب وإسناد الحكم إلى رئيس المحكمة الدستورية، لكن المفاجأة الكبرى لدى القادة العسكريين كانت الإطاحة بالرجل الثاني في المجلس، أي الفريق أول صدقي صبحي، الذي أقيل في تعديل وزاري. بعد ذلك، أسندت حقيبة الدفاع إلى الفريق أول محمد أحمد زكي الذي لا يعرف غالبية المصريين ملامحه حتى الآن، فالرجل الذي جاء من قيادة الحرس الجمهوري» ولا يظهر إلا في حضرة الرئيس، ونادراً ما يخرج تصريح له أو يظهر منفرداً، على عكس صبحي الذي أسلمت الأضواء عليه بوصفه خليفة محتملاً للسيسي من إطار العسكر، مع أنه لم يبد أي مواقف سرية أو علنية عن طموح سياسي. وصحيح أيضاً أن صدقي خرج محرمًا بتعيينه مستشاراً عسكرياً لرئيس الجمهورية لكن هذا المنصب لا يبدو كونه خروجاً مشرفاً لوزير الدفاع الذي أمّن وأشرف على الانتخابات الرئاسية في 2014 واوصلت السيسي إلى الحكم، خصوصاً أن الأخير استقال من منصبه وزيراً للدفاع قبل غلق باب

الترشح بأيام كي يقدم أوارقه في الانتخابات الرئاسية كموطن مدني، بسبب قواعد القوات المسلحة التي تمنع العسكريين من التصويت أو الترشيح، والسيناريو نفسه تكرر مع وزير الداخلية اللواء مجدي عبد المنزل، ثم استبعد بعد هذا الموقف على رأس الوزارة صابر بفرض نوعاً من التوغل لرجال عبد الغفار داخل الوزارة، ما دفعه إلى إقصائه وتعيين رئيس جهاز الأمن السابق، اللواء محمود توفيق، فيما واصل الوزير إلغاء سياسات سلفه، فوجوده أقصي عشرات القيادات وضعد آخرون، عبر حركة التقلبات السنوية التي اعتمدها بعد توليه المنصب بأسابيع قليلة. جرأة «الجنرال» في تغيير وزيرَي الدفاع والداخلية مرة واحدة عبرت بوضوح عن الطريقة التي اتبعها في التعامل مع تصعيد قيادات وإقصاء أخرى، وهي ضمان «خروج مشرف» للمطاح بهم، بخصائصهم بمناصب شرفية تمنح رواتب أعلى، فيما تم تجاهل من أبدى ادني اعتراض، حتى لو لم يخرج هذا الاعتراض عن الدائرة

الدستور وزيادة مدة الرئاسة لتصبح 5 أو 6 سنوات، فضلاً عن تعديل يتيح له الترشح لمرّة ثالثة وأخيرة أو جعل مرات الترشح مفتوحة، الأمر الذي يكسب السيسي وقتاً إضافياً، لكن يبقى الخوف من عنصر المفاجأة وسيناريو ظهور وجه يجمع شتات المعارضة وبريك النظام، وهو ما يجعل رجاله يسعون إلى إسكات أي صوت حتى لو لم يكن مسموعاً، أما بشأن رجال النظام أنفسهم، فسجلت الشهور الماضية أحداثاً متسارعة، منها ما هو استباقي، ومنها ما هو عقابي، كالقبض على الفريق سامي عنان ومحاكمته عسكرياً وسرياً.

كذلك أوقف المستشار هشام جنينة وأحيل على المحاكمة (على خلفية تصريحاته عن وجود أوراق سرية مع عنان من أيام «ثورة 25 يناير») تدين شخصيات عدة، ومنها السيسي شخصياً، مروراً بتوقيف السفير معصوم مرزوق والغضض عليه بعد دعوة طرحها للظواهر في ميدان التحرير، وإيضاً توقيف المعارض حازم عبد العظيم الذي تولى «لجنة الشبان» في حملة السيسي الانتخابية عام 2014 بسبب دعواته إلى تشكيل كتلت للمعارضة يخوض الانتخابات، وصولاً إلى استصدار حكم ضد المحامي خالد علي، بمنعه مستقبلًا من الترشح لانتخابات الرئاسة. هذا بشأن من كان مع السيسي أو مثل جزءاً من «المخضرمين»، لكن النظام يخشى المفاجآت أيضاً من

النظام الأسبق ووجوهه، مثل نجلي الرئيس الأسبق حسني مبارك، علاء جمال، خاصة عقب ظهورهما في أكثر من مناسبة والترحيل الشعبي للذئب، وذلك عمل على اعتقالهما وفقاً لإجراءات الإفراج عنهما. فالرجال، عنصر المفاجأة وسيناريو ظهور وجه يجمع شتات المعارضة وبريك النظام، وهو ما يجعل رجاله يسعون إلى إسكات أي صوت حتى لو لم يكن مسموعاً، أما بشأن رجال النظام أنفسهم، فسجلت الشهور الماضية أحداثاً متسارعة، منها ما هو استباقي، ومنها ما هو عقابي، كالقبض على الفريق سامي عنان ومحاكمته عسكرياً وسرياً. كذلك أوقف المستشار هشام جنينة وأحيل على المحاكمة (على خلفية تصريحاته عن وجود أوراق سرية مع عنان من أيام «ثورة 25 يناير») تدين شخصيات عدة، ومنها السيسي شخصياً، مروراً بتوقيف السفير معصوم مرزوق والغضض عليه بعد دعوة طرحها للظواهر في ميدان التحرير، وإيضاً توقيف المعارض حازم عبد العظيم الذي تولى «لجنة الشبان» في حملة السيسي الانتخابية عام 2014 بسبب دعواته إلى تشكيل كتلت للمعارضة يخوض الانتخابات، وصولاً إلى استصدار حكم ضد المحامي خالد علي، بمنعه مستقبلًا من الترشح لانتخابات الرئاسة. هذا بشأن من كان مع السيسي أو مثل جزءاً من «المخضرمين»، لكن النظام يخشى المفاجآت أيضاً من

سيطر النظام بصورة شبه كلية على الإعلام والبرلمانات وقيّد البقية

السيسي الذي قرر إسناد المهمة إلى كامل وإبعاده عن الاتحادية، ليبقى في المخابرات فقط برقعة فريق عمله في المخابرات الأخرى الإطاحة برئيس «جهاز الحربية» وتصعيده مديراً لها قبل أكثر من 9 سنوات. ومع أن الرئيس أخرج عباس ومقربيه من «الاتحادية»، فإن نفوذهم ظل موجوداً في القصر حتى وقت قريب، وتحديدًا إلى حين الاستعانة باللواء محسن عبد النبي ليدبر فريق عمل الشؤون المعنوية بجوار الرئيس. ومحسن، الذي علم بالقرار خلال وجوده خارج البلاد، يسعى حالياً إلى اختراع صلاحياته من عباس، خصوصاً أن الأخير بات يفرض التي شملت تغيير عدد كبير من المحافظين، فإن المؤكد أن الجنرال لم يعد يرغب في أن تكون هناك حاشية حول الرئيس معروفة بقوة نفوذها على غرار ما حدث إبان أيام مبارك، فضلًا عن الخلف من جمع وإرجاعهم خطوة إلى الخلف مع الحفاظ على ولائهم له شخصياً، وذلك قوع إمكانية استغلاله في مختلف

في أرواح أخرى قريباً.

والإمارات أكثر ثقة بالرئيس المصري، أو فرحاً به، وإذا ما نجح السيسي في أن يكون رقماً من أرقام «صفحة القرن»، أو أن يخفض اتفاقاً ما بشأن غزة التي نجح في احتوائها منذ أكثر من سنة، فإنه سيكون قد ضمت تضامياً أو سمع عما سيفعله في الداخل. على رغم هذا الرضا، فإنه لا يمكن حصانة طيفا لتجارب سابقه. لهذا، يكمل الرجل العمل على إطالة البقاء في الحكم، مستفيداً من خضوع البرلمان له، ليقر بسلسلة القوانين خلال الدورة الجديدة لمجلس النواب، ما هو اقرب إلى «شرائم... (حزوايي) السيسى»

أو أخيرة - بعد ولايته الثانية)، الأمر المرتبط بالخوف الذي زرعه الأمن في الأحزاب والسياسيين من مصير مظلم، وسط تأكيدات داخلية (وأمنية) بأن الدعم الذي كان موجوداً في السابق من الدول الأوروبية تحت مسميات حقوق الإنسان لن يكون متوافراً مستقبلاً

فيهما ارتكب النظام من أخطاء بحق معارضيه. هذه التأكيدات، من قيادات النظام، يؤكدتها بطريقته أيضاً، وذلك بالتوسع في استصدار الأحكام المتعاقبة بحق قيادات «الإخوان المسلمون» وحتى الرئاسية بالانضمام إلى الجماعة التي صنفها الحكومة «إرهابية»، بالتوازي أيضاً مع حزمة قوانين صدرت أخيراً ومكّنت الدولة من مصادرة أموالهم وضماها إلى خزانة الدولة دون انتظار أي أحكام نهائية. الاستحشاء بالانضمام إلى الجماعة حتى الآن، هو الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، الذي تجري محاولات لترصيته واستماتته من وقت إلى آخر، خاصة أن السمعة التي يتمتع بها عربياً ودولياً تجعل النظام غير قادر على التعامل معه بطريقة النزاع التي عومل بها الفريق أحمد شفيق وأجبرته على الانسحاب من الحياة السياسية كلياً، أو سياسة التهديدات بالزج في السجون التي جرى التعامل بها مع حدين صباحي (متناس السيسى في انتخابات 2014) الذي أعلن أنه لن يترشح مستقبلاً مرة أخرى.

«الرجل الواحد» يحكم بالخوف

الكبيرة في رواتب الوزراء والنواب لأن «المنصب هيبتة التي يجب الحفاظ عليها».

10 كانون الثاني _ 14 أيار (2018)

زيادات متوالية في الأسعار شملت قطاعات أساسية مثل «التترو» ومواد أساسية مثل غاز الطهي والمحرقات.

15 شباط

الإلقاء القبض على القيادي الإسلامي عبد المنعم أبو الفتوح وقياديين من حزبه خلال اجتماع لهم.

20 - 27 أيار

الأمن يدهم منزل السفير السابق معصوم مرزوق وقياديين آخرين في «التيار الشعبي» في استكمال للأعتقالات السياسية.

30 أيار

السيسي يجري تغييراً كبيراً في حركة المحافظين والطاقم البيروماسي، كما يقصي رئيس «هيئة الرقابة الإدارية»، اللواء محمد عرفان، جراء نشاط الأخير.

1 آذار

فرض قيود على وسائل الإعلام الدولية عبر خطوات قانونية وإيضاً محاولة التدخل في المحتوى.

20 آذار - 29 آذار

الأجهزة الأمنية تضغط قبل الانتخابات الرئاسية وخلالها على مختلف من لهم «تعاملات مع الدولة»، لرفع صور مؤيدة لعبد الفتاح السيسى.

14 ايلول

قررت لجنة «مصادرة أسواق وممتلكات جماعة الإخوان المسلمين»، التي شكّلت بقرار من السيسي، سلب أموال الجماعة ومناصريها لمصلحة الدولة.

16 أيار - 13 ايلول

الدولة تطبّق خطتها للسيطرة على الإعلام الخاص، ولا سيما الشاشات، بإجبار مالكي القنوات على الدخول في شركات مع شركة تابعة للمخابرات.

17 ايلول

محكمة في القاهرة تقرّر فجأة، وخلال جلسة لحاكمة جمال وعلاء مبارك، إيداعهما في السجن قبل أن يخرج بعد ذلك بأيام.

16 تموز

الأجهزة الأمنية تطلق حملة من أجل جمع توقيعات من المواطنين للمطالبة بتعديل المادة 140 من الدستور التي تحدد مدة ترشح الرئيس.

29 تموز

السيسي يدافع خلال «المؤتمر الوطني السادس للشباب» عن الزيادة الرئاسية.

30 ايلول

الحكومة تعد دراسة لقرض جديد من «صندوق النقد الدولي» بقيمة 6-10 مليارات دولار واستعرضه على الرئيس، وإذا وافق، فستغرق البلاد في ديون إضافية.

1 تشرين الأول

المجلس الأعلى للإعلام» يصدر بياناً يحدّز فيه من البث المباشر من دون إذن رسمي حتى على صفحات «فايسبوك»، ولا سيما للتناشطين الذين لديهم أكثر من 5 آلاف متابع.

